

محضر نقاشي للجلسة الثانية بعد المائة

المعقود في قصر الأمم ، جنيف  
يوم الخميس ، ١٩ شباط / فبراير ١٩٨١ ، الساعة ٣٠ / ١٠ صباحا

الرئيس : السيد . ف . د . لا غورس (فرنسا)

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد ب • ب • بروكوفيف  
السيد ل • أ • نعوموف  
السيد ف • أ • بيرفيليف  
السيد ل • س • موشكوف  
السيد ف • م • غانجا  
السيد أ • ج • دوليان  
السيد ي • ف • كوستكو  
السيد س • ن • ريوخين

اثيوبيا

السيد ت • تيريفي  
السيد ف • يوهانس

الأرجنتين

السيد ف • جيمينيز دافيلار  
الآنسة ن • فريري بيناباد

استراليا

السيد ر • أ • ووكر  
السيد ر • ستيل  
السيد ت • فندليه

المانيا ( جمهورية — الاتحادية )

السيد غ • بغايفر  
السيد ن • كلينغلر  
السيد ه • مولر  
السيد و • روهمر

اندونيسيا

السيد أ • سوبرابتو  
السيد هاريومتارام  
السيد ي • قاسم  
السيد كاريونو

ايران

السيد م • دابيري  
السيد ذ • أميري

ايطاليا

السيد أ • تشيارابيكو  
السيد ب • كابران  
السيد أ • دي جيوفاني

باكستان

السيد ت • ألطف

البرازيل

السيد س • أ • دي سوزا ار سيلفا  
السيد س • دي كيروز داورته

بلجيكا

السيد أ • اونكليينكس

بلغاريا

السيد ب • فوتوف  
السيد اى • سوتيروف  
السيد ر • ديانوف  
السيد ك • براموف

بورما

السيد نخي وين  
السيد نان هتون

بولندا

السيد ب • سويكا

بيرو

السيد ف • فالد يفييرو

تشيكوسلوفاكيا

السيد ب • لوكيس  
السيد أ • سيما  
السيد ل • ستافينوفا

الجزائر

السيد أ • معاطي

الجمهورية الديمقراطية الألمانية

السيد غ • هيردر  
السيد ه • ثييليك  
السيد م • كولفوس  
السيد ب • بونتيج

رومانيا

السيد ت • ميليسكانو

زائير

السيد لونغو • بنداغا  
السيد أوسيل غنوك

سرى لانكا

السيد ه • م • غ • س • باليزاكارا

السويد

السيد س • ليد غارد  
السيد س • سترومبيك  
السيد ج • لوندن  
السيد ج • برافيتس

الصين

السيد ليانغ يوفان  
السيد بان يوشانغ  
السيد سا بنوانغ

فرنسا

السيد ف • دى لاغورس  
السيد ج • دى بوس  
السيد م • كوتور

فنزويلا

السيد أ • ر • تايلاردات  
السيد أ • أ • أغويلار

كندا

السيد ج • سكينر  
السيد ب • ثاكر  
السيد س • كاكسيا

كوبا

السيدة ف • بورودوسكي • كاييفيتش

كينيا

السيد س • شيتيمي  
السيد غ • مونيو

مصر

السيد أ • احسن  
السيد م • ن فزمي  
الآنسة ن • بسيم

المغرب

المكسيك

السيد م • شرايبي  
السيد أ • غارسيا روبليس  
السيد م • أكاسيريس

المملكة المتحدة

السيد د • م • سامرهيس  
السيد ن • ه • مارشال  
السيد ب • نوبل  
السيدة ج • أ • لينك  
السيد ا • ايو

منغوليا

السيد س • ه • لخاشيد

نيجيريا

السيد أغويي — ايرونزي

الهند

السيد ا • ب • فينكاتسواران  
السيد س • ساران

هنغاريا

السيد ا • كوميفيز  
السيد س • غيورفي

مولندا

السيد ر • ه • فاين

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد س • س • فلاوري  
السيدة ك • كريتنبرغر  
السيد ج • ا • ميسكل  
السيد ه • ويلسن  
السيد س • فيتزجيرالد  
السيد ف • دي سيمون  
السيد ل • فليشر

اليابان

السيد ي • أوكاوا  
السيد م • تاكاهاشي  
السيد ر • ايشي  
السيد ك • شيمادا

يوغوسلافيا

السيد م • فرونتش  
السيد ب • برانكوفيتش

السيد ر • جايال  
السيد ف • بيرازاتيغوى

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام

نائب أمين لجنة نزع السلاح

السيد فرونتش (يوغوسلافيا) : سيدى الرئيس ، ليس من الضروري أن أدخل في تحليل تفصيلي للنقاش العام الذى دار في اللجنة لكي أتوصل الى استخلاص أن الحظر الشامل للتجارب النووية من المسائل الرئيسية لنزع السلاح ، ونزع السلاح النووى بوجه خاص ، فقد عبرت كل الوفود الحاضرة هنا دون استثناء في ملاحظاتها عن رغبة ومطالبة لاليس فينما لوقف سباق التسلح النووى ، ووقف المزيد من التجارب الرادفة الى مزيد من تحسين هذه الأسلحة .

فما الذى ينبغي أن تقوم به فوراً للتقليل من هذه المشكلة — ذات الأهمية الأولى بالنسبة لوقف سباق التسلح النووى — من الطريق المسدود ، وتحقيق نتائج ايجابية ملموسة بأسرع ما يمكن ؟ ان الخطوة الأولى والأكثر أهمية هي بدء لجنة نزع السلاح — على وجه الاستعجال — مفاوضات محددة للتوصل الى اتفاق محدد بشأن حظر التجارب . ولقد كان هذا البند مدرجا في جدول أعمال اللجنة منذ فترة طويلة ولكن دون نتائج ملحوظة بالرغم من أنه يمثل مزمة من أولى مزامنا جميعا نحن الموجودين هنا ، بل من أولى مزامم المجتمع الدولي بأسره وليس مزامنا وحدنا . وتشير قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الى ذلك بوضوح ، وممة ما يدعوا الى مناقشة هذه المسألة في اللجنة حيث توجد مقترحات بشأنها .

ونحن نشدد المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى ، ونتناح لنا من وقت الى آخر كذلك امكانية الحصول على أنباء عن تطور مفاوضاتها . وقد يبدو ماسمعناه حتى الآن مشجعا لكنه لا يعني الكثير من الزاوية العملية ، فلم يتحقق أى تقدم ، والتقارب بين مواقف الدول النووية الثلاث بطيء للغاية ، وفي رأينا أنه ينبغي ألا تكون المفاوضات الثلاثية عقبة أمام عمل مواز هنا وهناك بشأن التوصل الى اتفاقية دولية للحظر الشامل للتجارب النووية . فإذ ان عملا يكمل كل من زمنا الآخر ولا بد أن يسيرا في نفس الوقت ، والأمر الزام الوحيد هو أن يتجزأ نحو حل ناجح . وفي تقديرنا أن شلل المفاوضات ، والمشكلات غير المحلولة بين الدول النووية تقوم بالدرجة الأولى على صعوبات التحقق . غير أن كثيرا من تقارير فريق الخبراء المخصص للخواهر الاهتزازية أشارت بوضوح الى أن من الممكن التغلب بنجاح على مشاكل التحقق اذا توفرت الرغبة في ذلك . ولذا السبب فاننا نعتقد أن علينا أن نسير في طريق دراسة أكثر شمولاً لحظر التجارب النووية وهو أمر تعد اللجنة — الى جانب المفاوضات الثلاثية — مختصة به ومسؤولة عنه . وينبغي أن نستفيد كل الاستفادة من أننا كأعضاء في اللجنة مستعدون لتقديم اسزامنا الكامل في تسوية هذه القضية . ووفقا لبياناتنا ، فاننا جميعا نستهدف بلوغ نفس الهدف وهو وقف سباق التسلح النووى ومن هنا ، فان علينا جميعا أن نقدم الاسزام الكافي لتحقيق هذه الغاية .

وبرى الوفد اليوغوسلافي أن توفر الارادة السياسية للتوصل بأسرع ما يمكن وعلى نحو شامل الى توافق الآراء بشأن اقرار اتفاق دولي بحظر التجارب النووية مسألة أساسية ، فاذا لم تتجل مثل هذه الارادة السياسية على الفور — في كلا نوعي المفاوضات فاننا نستطيع بحق أن ننظر بشك الى اخلاص البيانات في هذا الشأن أو الى ملاحظات الدول النووية التي عبرت فيها عن عزمها على بذل الجهد من أجل وقف سباق التسلح النووى . فالرغبة المعلن عنها لاتعني بذاتها الكثير اذا لم تكن تنفذ حقا ، واذا لم يصحبرا تخير في المواقف يضمن لنا جميعا أن هناك استعدادا لاتخاذ الاجراء المطلوب .

وعلى أساس هذه الاعتبارات ، يحرب وفدنا بكل اصرار عن تأييده للبدء العاجل لمفاوضات بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية في اطار اللجنة الآن في دورة الربيع هذه ، ونقترح أن تدرس

اللجنة امكانية وقف كل التجارب النووية في الوقت الذي تجرى فيه المفاوضات ولذا الغرض ، فاننا نرى أن هناك حاجة ملحة للغاية لتكوين فريق عامل داخل اللجنة يستهدف بدء المفاوضات للتوصل الى وثيقة دولية تحظر كل تجارب الأسلحة النووية في كل البيئات ودون شروط ، وهذا في واقع الأمر اقتراح تقدمت به مجموعة ال ٢١ من البلدان غير المنحازة والمحايدة في العام الماضي وفي العام الحالي على السواء .

السيد سامر ميسي (المملكة المتحدة) سيدى الرئيس ، يسرني بكل اخلاص أن أضـم صوتي الى الأصوات التي حيث توليكم رئاسة اللجنة . ان رثاستكم تكمل مشاركة فرنسا التي نرحب بها في عمل هذه اللجنة بعد القرار الذي اتخذ وقت الدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح . والحق أن اسزام بلدكم في عملنا كانت له دلالة وأهمية متزايدتين ، واسمحوا لي أن أؤكد شخصيا استمرار مساندتي ومساندة وفدنا لكم في أداء دوركم الحالي .

وأود كذلك أن أعبر للسفير تيريفي ممثل اثيوبيا عن تقدير وفدنا لعمله الدؤوب في الصيف الماضي عند ما ترأس اللجنة طيلة المدة الصعبة لكتابة تقريرها السنوى . وأنا أنضم بحرارة الى الترحيب الذى أبداه كثير من الزملاء بسفراء مصر وباكستان ورومانيا وزائير الموقرين ، وقد أسعدنا بوجه خاص كدولة وديعة للمعاهدة أن نعرف أن زميلنا المصرى قد شغل مكانه بيننا في وقت تكمل فيه بلاده عملية التصديق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .

من المرضى للغاية أن نلاحظ — حين ننقل الى عمل اللجنة في دورتنا الجديدة لعام ١٩٨١ — أننا استطعنا اقرار جدول أعمالنا وبرنامج عملنا خلال أسبوعين من عودتنا للاجتماع ، كما توصلنا الى اتفاق بشأن المهام التي ستحظى باهتمام اللجنة المباشر ، والتي ستتناولها أفرقتنا العاملة الأربعة . ويرجع الفضل لكم ياسيدى الرئيس في التوصل الى هذه النتيجة ، وأود أن اعلق بشكل عام على بعض بنود العمل المطروح علينا الآن .

لقد أكدت في بيان أدليت به في بداية دورتنا عام ١٩٨٠ التزام حكومتى بالبحث عن تدابير متوازنة يمكن التحقق منها للحد من التسلح . وأبدأ حديثي اليوم بأن أعيد تأكيد هذا الالتزام . وكما قال اللورد كارينجتون وزير الخارجية البريطاني في خطاب بمناسبة يوم الأمم المتحدة فان الحد من التسلح جزء لا يتجزأ من سياسة الأمن القومي البريطانية . ونحن نواصل المفاوضات لأننا نؤمن باننا يمكن أن تعزز أمننا ، غير أننا لا نؤيد الاعلانات الطنانة التي لاتضيف الا قليلا — ان هي اضافت شيئا أصلا — الى الالتزامات الواردة بالفعل في ميثاق الأمم المتحدة ، كما أننا لا نؤيد التفاوض بشأن اتفاقات تترك لأحد الطرفين ميزة على الطرف الآخر ، أو التي يمكن أن تؤدي — نتيجة عدم وجود أساليب التحقق المناسبة — الى الشك والريبة . ومن هنا فسيؤدى وفدنا في العام الجارى دورا كاملا بناء في البحث عن اتفاقات واقعية يمكن التحقق منها ، ويمكن أن تعزز أمن كل أعضاء هذه اللجنة ، وأمن المجتمع العالمي الأوسع .

كما تعلق حكومتى أهمية كبيرة على العلاقة بين الحد من التسلح والأمن الدولي . فلا يمكن فصل الحد من التسلح عن إطاره الدولي الأوسع ، فأولئك الذين يرون منا أن نسير وكأن عملنا مستقل بمعنى ما مخادعون . فالواقع — على حد تعبير الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح — أن :

"نزع السلاح ، وتخفيف حدة التوتر الدولي واحترام حق تقرير المصير والحق في الاستقلال الوطني والتسوية السلمية للمنازعات وفقا لميثاق الأمم المتحدة وتعزيز السلم والأمن الدوليين أمور يرتبط الواحد منها بالآخر ارتباطا مباشرا ، وللتقدم في أى من هذه الميادين أثر يعود بالفائدة عليها جميعا " .

ومن هنا فاننا نؤمن كل الايمان بأن آفاق الحد من التسليح في العام الجارى ستترتب أوثق الارتباط بالتقدم نحو استعادة الثقة الدولية ، ولا مفر لنا من ذلك ، فقد رأينا العلاقة تتضح مباشرة في أحداث العام الماضي ولا يستطيع أحد منا أن يتجاهل نتائج الغزو السوفياتي لأفغانستان على الثقة الدولية ، وأثاره على عملية الحد من التسليح . وما زال شبحه يخيم على عمل هذه اللجنة . ومن المؤسف أنه ليس الشبح الوحيد . فبالنسبة لنا في أوروبا لا بد للقدرة على تحقيق تقدم في الحد من التسليح أن تعكس حقا حالة العلاقات بين الشرق والغرب . ونأمل أن تمتنع كل الدول عن أى عمل يمكن أن يزيد من الاضرار بهذه العلاقات ، وتعرض حتما آفاق الحد من التسليح .

لقد أثار مسار الشؤون العالمية في العام الماضي مخاوف الحرب لدى الكثيرين ، وشمة قلق من أن يكون التدهور الذى أشرت اليه في العلاقات بين الشرق والغرب قد اقترب بنا أكثر من الزاوية النووية . وقد علق بعض زملائي الموقرين بالفعل في هذه اللجنة على امكانية نشوب الحرب النووية بالصدفة ، وأعرب آخرون عن مخاوفهم من مبدأ الحرب النووية المحدودة .

وتشاطر حكومتي ذلك الاحساس البالغ بالرعب من الطاقة التدميرية للأسلحة النووية ، لكننا ندرك جميعا أيضا الخسائر المروعة في الأرواح التي يمكن للحرب التقليدية أن تسببها . ومن أجل منع نشوب حرب في أوروبا — تقليدية أو نووية — تنضم المملكة المتحدة الى منظمة حلف شمال الأطلسي وتلتزم باستراتيجية الردع التي يتبناها الحلف . وقد درست حكومتي كل القضايا دراسة كاملة في ضوء التزايد الخاص — التقليدي والنووي — لأمننا وأمن حلفائنا . وهدفنا هو اقناع أى خصم قد يأمل في تحقيق غاية سياسية بشن هجوم تقليدي أو نووي علينا بأن المخاطر تفوق كثيرا أى فوائد محتملة . ونحن نحفظ بقواتنا النووية والتقليدية من أجل أن نكون قادرين على تحقيق هذا الردف الواسع . وأود أنؤكد أن هدفنا هو منع الحرب وذلك بأن نبدو قادرين على الدفاع عن أنفسنا . وليس لأحد ان يخشى أن نسعى الى فرض غاياتنا السياسية على بلد آخر عن طريق استخدام هذه الأسلحة ، فبلدنا عضو في حلف دفاعي تماما . ونحن ندرك تماما أنه اذا بدأت المبادلات النووية فسيكون هناك خطر مروع بالتصعيد الى حرب نووية شاملة لن يخرج منها أحد فائزا . ومن غير المتصور بالطبع أن يستطيع أحد حتى كسب حرب نووية محدودة ، ولسنا بحاجة الى أن يقنعنا أحد بذلك ، فهذا هو المنطق الذى قام عليه دائما الردع النووي . وقد حافظت سياسة الردع على السلم في أوروبا طيلة ٣٥ عاما وما تزال صحيحة اليوم .

لقد لفت العديد من زملائي الاهتمام بعبارات قوية — الى أخطار نشوب حرب نووية بالصدفة . وأود تعليقا على ذلك أن أوضح أن أى قرار باستخدام الأسلحة النووية لن يؤخذ الا على أعلى مستوى سياسي . فالأسلحة النووية لن تستخدم أبدا . أوتوماتيكيا استجابة مباشرة لانذار من جرمات تحذير مبكر ، فضلا عن هذا فربناك اتفاقات — من بينها استخدام "الخطوط الساخنة" بين فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة من جرة والاتحاد السوفياتي من الجرة الأخرى — وذلك بشكل خاص لمنع نشوب حرب نووية بالصدفة . ونعتقد أن هذه الاتفاقات عامل هام في منع سوء الفهم الممكن والمحافظة على الثقة .



وسأعود مرة أخرى الى هذه النقاط في كلمة لاحقة ، وسأعلق عندئذ أيضا بمزيد من التفصيل على بعض القضايا التي أثارها بيان ممثل الرند الموقر في ٥ شباط / فبراير . وقد أشرت اليها الآن لأنها تمثل جزءا هاما من الخلفية التي تدور أمامها مناقشاتنا في هذه اللجنة . فالأسلحة النووية — أردنا أولم نرد — ترتبط ارتباطا لا ينفصم بعلاقة الأمن بين الشرق والغرب ، وأولئك الذين يدعون الى بديل ، الى أوروبا خالية من الأسلحة النووية ، لابد أن يشبثوا بطريقة مقنعة تماما أن بدليهم سيحقق قدرا أقل من الرعب ، وقدرا اكبر من الاستقرار ، وسيعزز الأمن في أوروبا . وهذا ما لم يفعلوه ، وحين يتقدم باقتراحات المفاوضات من أجل تدابير واسعة لنزع السلاح النووي بلد يتمتح — مع حلفائه — بالتفوق على حلف شمال الأطلسي في أوروبا الوسطى بنسبة ٣ : ١ في الدبابات والمدفعية ، وتنفوق بـ ١٥٠٠٠٠ رجل في عدد القوات البرية فان من حقنا تماما أن نشعر بشك عميق ، ونبغي ألا يكون ثمة ما يدعوا الى الدهشة حين نقول نحن — أعضاء الحلف الغربي — أنه لا يمكن السير في الحد من الأسلحة النووية دون نظر الى عدم التوازن التقليدي في وسط أوروبا .

وتؤمن حكومتنا بأن الطريق الآمن الوحيد للحد من التسلح النووي هو المفاوضات بين الدول النووية ، وخاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ولذا فاننا نعلق أهمية كبيرة على استمرار عملية مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ونحن نرحب بتصريحات الرئيس ريجان الأخيرة في هذا الصدد . فمن الواضح أن العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أساسية بالنسبة لجرودنا في ميدان الحد من الأسلحة النووية ، ونحن ندرك أنه لابد أن تحدث وقفة الى أن تستعرض الإدارة الأمريكية الجديدة مصالح أمننا الحيوية ، ولابد أن نكون واقعيين في ذلك . ولا يصح هذا قدر ما يصح في مسألة الحظر الشامل للتجارب النووية ، فقد قامت بلادنا بدور كامل نشط في هذه المفاوضات في الماضي ، ومازلنا نؤمن بأن الحظر الشامل للتجارب هدف يستحق أن نسعى اليه ، وقد أكدنا أن المفاوضات الثلاثية السرية هي أفضل طريق الى الأمام بالنسبة لقضية لرا حيوية الأمن الأطراف المتفاوضة . ويترتب على ذلك أننا لا نؤيد تكوين فريق عامل في لجنة نزع السلاح في الوقت الراهن .

لقد تحدثت بقدر من الاستفاضة في المسائل النووية وذلك من ناحية ردا على تعليقات أخرى لزملاء موقرين ، ولكن ينبغي ألا نعطي الأسلحة النووية أهمية أكثر مما تستحق ، فأربعة أخماس النفقات العسكرية العالمية على أي حال تنفق على الأسلحة والقوات المسلحة التقليدية . ومن هنا أود أن اختتم كلمتي ببعض التعليق على البنود غير النووية في جدول أعمالنا ، ولما كانت هذه البنود ستكون موضع عملنا في الأفرقة العاملة المخصصة فلن أتناولها الآن بالتفصيل ، وسنقدم اسرانا الأساسي في الأفرقة ذاتها . ومن أبرز هذه البنود الأسلحة الكيميائية . والمملكة المتحدة لا تمتلك وسائل شن حرب كيميائية هجومية على أي مستوى وليس لدينا أية خطة لامتلاك هذه القدرة . وأود أن يكون هذا واضحا تماما . وفضلا عن هذا فان حكومتنا مازالت ملتزمة تماما بالسعي الى اتفاق للحد من التسلح يحظر الأسلحة الكيميائية يمكن التحقق منه . وقد رحبنا بتكوين فريق عامل مخصص للأسلحة الكيميائية في الدورة الماضية للجنة ترأسه بمزارة السيد السفير أوكاوا ممثل اليابان ، وقمنا بدور نشط في مناقشاته ، وبسرنا أن هذا الفريق قد أعيد تكوينه ، وأنه عقد أول جلسة له في الدورة الجديدة أمس .

كما سيقوم وفدنا بدور نشط في الميادين الأخرى من عمل اللجنة . ولا نريد أن نبالغ في أهمية الاتفاق على حظر استحداث الأسلحة الإشعاعية وانتاجها وتخزينها واستعمالها ، لكن مثل

هذا الاتفاق سيكون انجازا مفيدا • ونعترف بأن نتقدم بتحليلات تفصيلية على صياغة النصوص التي قدمت • وبالمثل ، فإننا نعلق أهمية على المفاوضات بشأن برنامج شامل لنزع السلاح ، وسيكسون الاتفاق على هذا الموضوع في اللجنة خطوة قيمة في الاعداد للدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ونعترف بأن نؤدى دورنا كاملا في المناقشات حول هذه المسألة •

وبشكل عام يبدو لي أن جدول الأعمال الذي اعتمدناه يوضح أمامنا الكثير من العمل المفيد الذي ينبغي أن ينجز ، وربما وجدنا أن الوقت المتاح لا يكاد يكفي لانتهاء ما علينا أن نقوم به •

السيد فينكاتسواران (الهند) : السيد الرئيس ، اننا نبحت اليوم أول بند موضوعي في جدول أعمالنا وعنوانه " حظر التجارب النووية " • ان آراء وفدى حول هذا الموضوع معروفة تماما • وعليه ، فسوف أوجز في تحديد ما نرى أنه دور اللجنة في التفاوض على معاهدة حظر شامل للتجارب النووية خلال الدورة الجارية •

اننا نعترف بأن فرص حظر على تجارب الأسلحة النووية لن يؤدى في حد ذاته الى خفض في الترسانات النووية القائمة لل دول الحائزة للأسلحة النووية • ومع ذلك ، فإن مثل هذا الحظر اذا ما طبق على جميع الدول ، على أساس غير تمييزي سوف يؤدى أولا الى بعض القيد على التحسين النوعي للأسلحة النووية ، وسيخلق ، ثانيا ، مناخا أكثر مواتة للمتابعة القوية لهدف القضاء الكامل على الأسلحة النووية • ونحن نتفق تماما مع سفير البرازيل الموقر الذي أكد في خطابه في ١٢ شباط / فبراير ١٩٨١ أن التوصل الى معاهدة تحظر اجراء المزيد من التجارب على الأسلحة النووية سيشكل خطوة لها معناها على درب نزع السلاح النووي • كما نتفق معه على أن المفاوضات متعددة الأطراف في هذه اللجنة حول معاهدة حظر شامل للتجارب النووية لا يمكن اعتبارها عائقا للمفاوضات المستمرة مابين ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية • وكما أشار بحق ، وأنا أنقل عنه ما قال ، فإن " شرط نجاح تدبير من هذا النوع يتمثل بدقة في طابعه العالمي ، أى انجاز معاهدة تحتوى على أحكام تستند الى اجتذاب الانضمام اليها على أوسع نطاق ممكن " •

وخلال جلستنا العامة الأخيرة المنعقدة يوم الثلاثاء ١٧ شباط / فبراير ، أدلى سفير نيجيريا الموقر ببعض الملاحظات الحصيفة • وقد رحبت وفود عديدة ، من بينها وفدى ، بالتقرير المشترك الذى تقدمت به الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة قرب نهاية الدورة الصيفية للجنة نزع السلاح في العام الماضي عن مدى التقدم في مفاوضات بشأن معاهدة حظر شامل للتجارب النووية • وخلال المناقشة التمهيدية التي جرت ، طرحت عدة أسئلة هامة على المفاوضين الثلاثة تتعلق بجوانب معينة من تقريرهم • ونحن نتفق كلية مع سفير نيجيريا على ضرورة العثور على رد كاف على هذه الأسئلة من الوفود المعنية •

لذلك فنحن نشاركه في مطلبه الى الأطراف المشتركة في المفاوضات الثلاثية بأن توفر لهذه اللجنة ، وفي أسرع وقت ممكن ، ردا مدروسا ، مشتركا أو منفصلا ، على الأسئلة التي أثارتها وفود عديدة من بينها وفدى • ومن المسائل التي تهم وفدى بوجه خاص تقديم عرض وتفسير واضحين وصرحين " للمجالات الزامة التي مازال يتعين القيام بعمل جوهري فيها " ، وهي المجالات المنارة ليرا في تقرير المفاوضين الثلاثين •

وفي رأينا أن التفاوض على معاهدة تحظر تجارب الأسلحة النووية يعتبر اليوم مشكلة سياسية اساسا • اذ توجد بالفعل طرق تقنية كافية للتحقق ضمن الامثال لاحكام المعاهدة • وقد تم

التأكيد على هذا من جديد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول هذا الموضوع والذي كان من بين ما جاء فيه : " ان التحقق من الامتثال لم يعد وعبء الوصول الى تسوية " . ان المخاطر الواردة في امكانية اجراء التجارب خلصة على رؤوس حربية نووية أقل من ٢ الى ٣ كيلوطن ستفوق كثيرا ما سوف تشعر به جميع الدول من أمن متزايد نتيجة لفرض قيد نوعي على سباق الأسلحة النووية وما يحققه مثل هذا الحظر من احساس متبادل بالثقة والائتمان المتبادل في العلاقات ما بين الدول . وعينا ألا ننسى أنه أي تأخير آخر في عقد مثل هذه المعاهدة من شأنه أن يجعل جزودنا في ذلك الاتجاه غير مناسبة للمقام . وكما حدث في المجالات الأخرى لتكنولوجيا الأسلحة ، فان الخطى البطيئة الى حد مؤسف لمفاوضات نزع السلاح تتعرض دائما لخطر أن تبزها سرعة التغير التكنولوجي . وعلى المرء أن يتذكر في الاحتمال الحقيقي جدا بأن نظام التحقق المتاح لنا اليوم لتطبيق الامتثال لحظر تجارب الأسلحة النووية على مستوى التكنولوجيا الحالي قد يكون أفضل نظام يمكننا الحصول عليه . وإذا ما ظللنا على هذا التقاعس فان احراز المزيد من التقدم في هذه التكنولوجيا قد يعجل جعل التحقق المرضي للجميع أمرا مستحيلا من الناحية التقنية لذلك ، فنحن نناشد البلدان التي مازالت تصر على نظام تحقق مضمون تماما أن تظهر احساسا بالذرائع العملية والحكمة السياسية في تناول هذه القضية التي نرحب جميعا . ومع ذلك وإذا شعرت الأطراف المشتركة في المفاوضات الثلاثية بأنه لا يوجد تقدير كاف للمشاكل الواردة في هذا الصدد ، فمن المؤكد أن اللوم يجب أن يقع عليها لعدم تزويد هذه اللجنة بالمعلومات الكافية كي تتمكن من تشكيل حكم صائب .

وخلال دورة ١٩٨٠ للجنة نزع السلاح ، حثت مجموعة ال ٢١ بشدة على انشاء فريق عامل مخصص ، دون ابطاء ، يتولى اجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن الوقف الكامل لتجارب الأسلحة النووية في كل البيئات . ونأسف اذ استحالة تحقيق اجماع بشأن هذا الاقتراح في العام الماضي . ونأمل جادين أن تستجيب تلك الوفود التي عبرت من قبل عن تحفظات ازاء هذا الاقتراح لنسداد المجتمع الدولي وأن تنضم الى اتجاه الرأي السائد في هذه اللجنة بالموافقة على انشاء مثل هذا الفريق العامل فوراً خلال المرحلة الحالية من مداولات اللجنة .

وقد تم عرض اقتراح بضرورة انه يبدأ هذا الفريق العامل المخصص عمله بتفويض محدود يركز على الخطوات التأسيسية والادارية الضرورية لانشاء وتجربة وتشغيل شبكة دولية لرصد الاهتزازات ونظام فعال للتحقق . ان وفدي لا يمكنه الموافقة على مثل هذا النرج المحدود الضيق للأسباب الآتية : أولا : ان نظام التحقق الذي يتم تطبيقه بالنسبة لمعاهدة فرض حظر شامل للتجارب لا يمكن تحديده سلفا اذ أن طبيعة نظام التحقق ستعتمد على نوع المعاهدة التي نستطيع التفاوض بشأنها في اطار متعدد الأطراف داخل هذه اللجنة . ثانيا ، ان تفاصيل شبكة دولية لرصد الاهتزازات تشكل جزءا من نظام التحقق لمعاهدة حظر شامل للتجارب مستقبلا هي بالفعل موضع نقاش مكثف داخل الفريق المخصص من خبراء الاهتزازات والذي اقيم تحت رعاية هذه اللجنة . ومن ناحية أخرى ، فان لجنة نزع السلاح هي جواز سياسي ويجب أن تعمل وأن يرى الجميع أننا تعمل على هذا النحو ، رغم أنه قد يساعدنا في عملنا خبراء تقنيون . وكما هو الحال في مفاوضاتنا بشأن الأسلحة الكيميائية أو الأسلحة الاشعاعية ، فانه ينبغي علينا أن نبدأ العمل الملموس بشأن معاهدة حظر شامل للتجارب ، فنأتي بالخبراء كلما شعرنا بضرورة ذلك لتقديم النصح حول مختلف جوانب المعاهدة أو عناصرها بما فيها تلك المتعلقة بالتحقق .

وختاما أود أن أكرر مجددا اقتراحا تقدم به وفدى عدة مرات في الماضي • فقد أوصينا ،  
انتظارا لعقد معاهدة عالمية وشاملة بحق تحظر تجارب الأسلحة النووية ، بضرورة أن توافق الدول  
الحائزة للأسلحة النووية فوراً على تأجيل تجاربها على الأسلحة النووية الى أجل غير محدد • ان مثل  
هذا التأجيل سيساعد على اقناع المجتمع الدولي بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية جادة حقاً  
في التزامها بالهدف النهائي لنزع السلاح النووي •

السيد دابيري (إيران) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولاً أن أعرض صوتي السـ  
أصوات جميع من قد موّل لكم التهنئة لتوليكم رئاسة لجنة نزع السلاح في بداية دورتها الحالية • ان  
خبرتمكم والأسلوب النموذجي الذي تدرون به مداولاتنا يشكلان أفضل ضمان لنجاح أعمال اللجنة •  
وأود أيضاً أن أهنئ السفير الاثيوبي تيميفي الذي رأس أعمال اللجنة في فترة مزدحمة بالعمل  
على نحو استثنائي ، والذي أتاح لنا شعوره بالمسؤولية انجاز مهمتنا •

كما أود أن أرحب بوجود رؤساء الوفود الجدد الذين نشق أن اشتراكهم معنا سيسهم في  
اتراء مناقشاتنا وتيسير مهمتنا •

وأخيراً فانه لا يسعني أن أنهي هذا الجزء من كلمتي دون أن أعرب عن امتناننا للسيد  
جايبال ، أمين اللجنة ، والسيد بيراستيغوي الأمين المساعد ، ولكل الفريق الذي يساعد هـم  
لمعاونتنا على أداء عملنا في أفضل ظروف ممكنة •

في ذات اللحظة التي تدور فيها المفاوضات بشأن نزع السلاح في لجنة نزع السلاح ، يخوض  
بلدي كضحية لعدوان صارخ ، حرباً بدأها النظام الاستبدادي الغاشم في العراق •

وقد أقدم النظام العراقي ، مستغلاً ذرائع لا تنطلي على أحد ، بالغاء من جانب واحد  
لمعاهدة نافذة وارتكب عملاً عدوانياً ضد بلدي انتهاكاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق  
الأمم المتحدة ، وروح عدم الانحياز • ودمرت هذه الحرب المخربة التي فرضت علينا أجزاء من مدننا ،  
ومراكز اقتصادية كثيرة الى جانب المستشفيات والمدارس • وأصبح عدد كبير من مواطنينا ضحايا  
للوحشية وانتهاك المبادئ الأساسية للقانون الانساني الدولي اللذين يرتكبهما النظام العراقي  
يوماً • وليس اطلاق مجموعة من القذائف الأرض - أرض على المناطق السكنية الا مثلاً واحداً على  
مثل هذه الممارسات غير الانسانية • وبناء عليه ، فانه مما يشير الدهشة أن قد ظل أعضاء المجتمع  
الدولي الذين يعربون عن ايمانهم بالعدالة والكرامة بمعزل دون أن يدنوا العدوان السافر  
والتصرفات الوحشية والاجرامية للنظام العراقي • وبدلاً من ذلك يقوم كثير من البلدان سرا ، وبعضها  
علناً كفرنسا ، باغداق الأسلحة والمعدات الحربية المتطورة على العراق ، في انتهاك صارخ للمبادئ  
الأدبية الدولية • ومن المؤكد أن هذه التصرفات ستسهم في تحقيق المقاصد الشريرة لهذا النظام  
الغاشم بقتل الأبرياء عن طريق استمرار العدوان والاحتلال لأراضي •

ولكي تساعد فرنسا المعتدي السافر على نحو أكثر فعالية ، فانه لم تكتف بتزويد العراق  
بأشد الأسلحة فتكاً مستبقة موعدها ، بل رفضت أيضاً تسليم زوارق الدورية الايرانية مختلفة ذرائع  
مختلفة تخيرها حسب الظروف • ونتيجة لهذه السياسة تتم زيادة القدرة المهلكة لجيش المعتدي  
بما يلحق الضرر بالشعب الإيراني ، ضحية العدوان ، الذي لا يحارب الا لتحرير أراضي •  
الاحتلال الأجنبي ويمارس حقه المشروع في الدفاع عن النفس طبقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة •  
ومهما يكن من شأن ذرائع فرنسا ، فان هذا التصرف العدائي من الحكومة الفرنسية لا يمكن تبريره

بحال من الأحوال لأنه يتيح لمعتد سافر أن يكف من عدوانه • ونحن في هذا السياق نؤمن بأن الحرب لا يمكن تحقيق الفوز فيها بالأسلحة والذخائر المتطورة وحدها التي من قبيل طائرات الميراج الفرنسية والدبابات السوفياتية - ٥٥ ، وإنما بالايما والروح المعنوية للشعب • ان الجيش الذى لا يستمد قوته المعنوية من التأييد الشعبي جيش لا يملك قوة حقيقية • ومثل هذا الجيش مقدر له الفشل حتى لو امتلك أحدث مبتكرات الأدوات العسكرية العصرية • وشعبنا عازم ومصمم على الاستمرار في المعركة حتى يطرد آخر جندي عراقي من أرضنا المقدسة •

تلك هي الظروف التي عدنا فيها لشغل مقعدنا في هذه القاعة المألوفة • وقد أصبحت هذه الهيئة السامية من جديد خلال الأيام الماضية محفلاً لواحدة من أكثر المفاوضات حيوية • ويجعل التحدى التاريخي للبشرية الكامن في قضية الحرب والسلام من نزع السلاح هدفا مهما في الوضع الدولي الخطير الراهن •

وايران ، وقد زج بها على الرغم منها في حرب نتيجة للعدوان وهي تدفع ثمنها غاليا للحفاظ على تكامل أراضيها وسيادتها ، تدرك بعمق المعنى الكامل لالتماس السلم ووسائل تعزيزه في كل المجالات الممكنة ، ولا سيما عن طريق السعي لنزع السلاح • واذ نعاني في الوقت الراهن من ويلات حرب عدوانية ، فان المناقشة بشأن نزع السلاح تكتسب بالنسبة لنا سمة خاصة من الواقعية والالاح • ان الهدف الراسخ للأمم المتحدة كما يحدده ميثاقها هو : انقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب • ولكن لم تثبت فعالية ماتضمنه ميثاق الأمم المتحدة في هذا الصدد عن نظام نبذ استعمال القوة والتسوية السلمية للمنازعات • وأدت توترات جديدة وصراعات جديدة الى سباق للتسلح ، لم يسبق له مثيل في التاريخ البشرى • والردع النووي وتوازن القوى والعرب ، اللذان يرتكزان على القوة التدميرية التي تفوق التصور للأسلحة النووية الحرارية هما العنصران الرئيسيان للاستقرار المزعزع بين المعسكرين الرئيسيين الكبيرين • ويتعرض هذا الاستقرار المزعزع للخطر باستمرار نتيجة لعناصر قلقة الاستقرار الكامنة في سباق للتسلح يتسم بالتنافس المتواصل في حشد ترسانات الأسلحة المتطورة وتحسين هذه الأسلحة باستمرار • ومع ازدياد أهمية مشكلة التنمية الاقتصادية ، فقد أصبح يولى اهتمام مطرد للتبديد غير المبرر للموارد المالية ، وطاقات الأبحاث، والمواد الخام ، في سباق التسلح • ومن ثم ، فان من الضروري أن نكشف جهودنا بغية دعم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ولا سيما ما يخص منها نبذ استعمال القوة والتسوية السلمية للمنازعات الدولية مما يزيد الثقة المتبادلة وبحرر الموارد اللازمة لتنمية اقتصادية أسرع بما يفضي الى نظام دولي قائم على مزيد من الأمن والعدل والرخاء •

وعلىنا اليوم في بداية دورة لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨١ أن نلقي نظرة على جهودنا خلال العامين الأولين من تاريخ وجود لجنة نزع السلاح • لقد استوعبنا خلال العامين الماضيين المصنفات التي وضعتها صفة العقول الدولية المختصة بنزع السلاح وعكفنا على بحثها • وتتم التوصل الى اجراءات وخطوط توجيهية جديدة لاجراءات فوة دفع جديدة • وتمكننا أخيرا في العام الماضي من التوصل الى اتفاق في الآراء بشأن مسألة انشاء أفرقة عاملة مخصصة لأربعة من مجالات أنشطة لجنة نزع السلاح • ولم تتيسر هذه الانجازات الضئيلة الا بفضل مجهودات كبيرة بذلها الأعضاء المحبون للسلام في لجنة نزع السلاح • بل لقد هلل البعض للاتفاق على انشاء الأفرقة العاملة باعتباره حدثا تاريخيا • ومع ذلك ، فقد ظل كشف حساب جهودنا الاجمالية حول مضمون نزع السلاح سجلا من الفشل المتصل • وغني عن القول أن ذلك لم ينجم عن نقص في الحماس أو

ضعف في الموهبة أو عدم توفر الآراء والمقترحات والحلول • الحقيقة البسيطة هي أننا كنا نعمل في معزل دولي لا يستجيب إلا قليلاً ولا يستجيب إطلاقاً في التيار الرئيسي للقرارات السياسية • والأصوات التي تتردد في هذه القاعة تتبدد وسط ركام الوثائق ، ولا يتاح لها أبداً أن تزج ضمير أولئك الذين تؤثر أحكامهم وقراراتهم في تشكيل الأحداث العالمية •

وبقينا ، فقد منحت الدول الكبرى تأييدها لنزع السلاح كهدف بمستوى رفيع من الإصرار البلاغي • ولكن الإرادة السياسية للتصرف قد حجبتهما بيموقراطياتها العسكرية القوية ، وصناعاتها الحربية ذات النفوذ ، ودعائرها سياستها ، وهيئاتها التشريعية المعقدة •

وتظل هذه الحقيقة البديهيّة أساسية لتقييم أداء الدول الكبرى ، التي كثيراً ما يحاول ممثلوها هنا الإحياء بومهم التقدم للأمام في عملية صفتها الأساسية الانتكاس • وأفضل ما يبين ذلك كشف حساب نتائج الجهود الهائلة التي بذلها المجتمع الدولي خلال العقد الأول لنزع السلاح • فعلى الرغم من أن هذه النتائج قد اقترنت بمناخ دولي موات ، إلا أنها لم تكن مشجعة ، ولكننا لم نستسلم لليأس والتضليل لأن عملية نزع السلاح قد استمرت نتيجة لوجود المناخ الدولي المواتي • وقد بدأ العقد الثاني لنزع السلاح في جويكتنفه تدهور خطير في المناخ الدولي نتيجة استمرار الاتحاد السوفياتي في الاحتلال العسكري لأفغانستان وقهرها •

ونحن نعتقد في هذا الصدد أن تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٥/٣٧ ، والمقرر الذي اتخذه مؤخراً مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة في نيودلهي بشأن انسحاب القوات المسلحة السوفياتية من أفغانستان يمثل خطوة مهمة لتحسين المناخ الدولي تتيح للمجتمع الدولي متابعة التدابير الواقعية لنزع السلاح •

وبشكل استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية وانكار الحقوق الوطنية الثابتة للفلسطينيين مصدراً آخر للتوتر والقلق المتواصلين • وعلى حين أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة إسرائيل فقد أرست بوضوح في قرارها ٣٥/٢٠٧ ، الأساس لحل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط وفلسطين ، إذ دعت لانسحاب إسرائيل الفوري وغير المشروط ، والشامل من الأراضي العربية والفلسطينية التي احتلتها منذ ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وأكدت حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واستقلاله الوطني وإنشاء دولته المستقلة في فلسطين • ومن الواضح أن تحقيق القرار السالف الذكر سيحد أيضاً من التوترات ويدعم الأمن المتبادل ، مما ييسر المهمة الشاقة لمفاوضات نزع السلاح •

وقد أكدنا في كلمتنا أمام لجنة نزع السلاح في ١٩ شباط / فبراير ١٩٨٠ ( CD/PV.61 ) ، بتاريخ ١٩ شباط / فبراير ١٩٨٠ ) العلاقة المتشابكة بين المناخ الدولي ونزع السلاح ، وأعربنا عن قلقنا العميق لزيادة تدهور الموقف الدولي • ومن الواضح أن تفاقم أو تحسن المناخ الدولي يتوقفان على سلوك الدولتين العظميين ولا يمكن المخالفة في دور ومسؤولية كل منهما في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين •

وبدلاً من أن تسلم الدولتان العظميان بمسؤولياتهما عن طريق الاشتراك في حوار مثمر ، فقد زادت من حدة خصومتيهما وتنافسهما • وكأحدى نتائج هذه الخصومة فإن الولايات المتحدة تعتمد بالجوهر لمختلف أنواع الذرائع إلى زيادة وجودها العسكري في جميع أجزاء العالم الممكنة ولا سيما في الخليج الفارسي والمحيط الهندي • وتشير بعض البيانات والعلامات المشؤومة إلى تجدد

نزعة سيكولوجية تذكّر بعصر الحرب الباردة • ويجرى الترويج لنظريات جنونية والدفاع عنها علناً مفادها أن الحرب النووية يمكن خوضها بل والانتصار فيها • ومن نفس المنطلق ، تتجدد مناقشة احتمال وزع رؤوس القذائف النيترونية في أوروبا • كما لم يعد هناك رادع لدى موخفين رسميين مسؤولين من استعراض قدرات وزع قوات غاشمة تحت اسم " قوات الانتشار السريع " • وباختصار ، فإن النزوع لروح المغامرة يبدو أوضح مما كان في أى وقت مضى • ومن الواضح أن مثل هذه التصرفات لا تسهم في خلق مناخ السلام والاستقرار والتفاهم • أنها لا تسفر إلا عن احتدام الشك المتبادل وتفضي لزيادة تفاقم سباق التسلح على الصعيدين العالمي والاقليمي • ومن السمات البالغة التحاسن لهذا الاستعراض للقوة ذلك الدور المفروض على بلدان العالم الثالث التي كثيراً ماتجد نفسها وقد زج بها على الرغم منها في أنماط مماثلة لسباق التسلح •

إذا ما عدنا الى بنود جدول أعمال لجنة نزع السلاح ، لوجدنا أن لمسألة نزع السلاح النووي أعلى الأولويات دون ريب • وتوضح ذلك بما فيه الكفاية الفقرة ٤٥ من الوثيقة الختامية للصدرة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح • وهذه الأولوية ليست جديدة • فقد بدأت مع بداية العصر النووي • ولكن مع مرور الوقت تزداد باطراد خطورة وأهمية الفجوة الآخذة في الاتساع بين الأسلحة التي تزداد تطوراً بلا انقطاع وفشل الجهود للسيطرة عليها أو القضاء عليها • وتنص الوثيقة الختامية للصدرة الاستثنائية الأولى ، بين ما تنص ، على " أن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة " • ( الفقرة ٤٧ ) ، وعلى أن " جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ولا سيما تلك التي تملك أهم الترسانات النووية ، تتحمل مسؤولية خاصة في صدد مهمة تحقيق أهداف نزع السلاح النووي " ( الفقرة ٤٨ ) •

ومما يثير القلق ، في هذا الصدد ، ملاحظة عدم التصديق حتى الآن على معاهدة سولت ٢ بالرغم من أنه قد تم التوقيع عليها في ١٨ حزيران / يونيو ١٩٧٩ • وترتفع الآن أصوات مشروعة لتد مير نتائج ثمانية أعوام من التفاوض الشاق في محاولة عبثية تتسم بالمغامرة ترمي الى احراز ما يسمى بالتفوق النووي • وتعرب الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ٣٥ / ١٥٦ المؤرخ في ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٨١ عن استيائها من الوضع الراهن بالنسبة لمعاهدة سولت ٢ و " تحت الدولتين الموقعيتين على عدم زيادة تأخير أعمال الاجراء المنصوص عليه في المادة التاسعة عشرة من المعاهدة من أجل نفاذها ، على أن تأخذ بعين الاعتبار بوجه خاص أن الأمر لا يتعلق بمصالحها الوطنية فقط بل أيضاً بالمصالح الحيوية لجميع الشعوب " •

ولا تبرز في المجال المهم لنزع السلاح النووي سوى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها تدبيراً متعدد الأطراف لتحديد الأسلحة ذات شأن بالفعل • ولا يزال فشل المؤتمر الثاني لتنقيح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في اعتماد اعلان ختامي له مانحاً في أذهاننا • وعلى الرغم من أن أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تكن موضع شك وأن الأطراف في تلك المعاهدة قد أعربوا عن استمرار تأييدهم للمعاهدة ، إلا أن الفشل في اعتماد اعلان ختامي ، الذي يرجع معظمه لصور من عدم الرضى عن تنفيذ المادة السادسة ، يبين بوضوح أن احراز تقدم كبير في نزع السلاح النووي له أهمية حاسمة بالنسبة لمستقبل وبقاء نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية • ومن ثم ، فانه من الضروري أن تشرع لجنة نزع السلاح فوراً في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي خلال اضطلاعها بمسؤولياتها باعتبارها الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف

لمفاوضات نزع السلاح • ومن نفس المنطلق فإنه ينبغي أن تظل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الهدف الرئيسي للجنة نزع السلاح • ويمثل الاتفاق على وقف جميع التفجيرات النووية خطوة أساسية في مجال نزع السلاح النووي • وهو أيضا أحد العناصر الميمة في نظام عدم الانتشار • وقد أصبحت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، في المقام الأول ، رمزا لتحقيق نجاح في المفاوضات • وسيسفر الفشل في الوصول لاتفاق بشأن هذه المسألة عن الحظ من فرص اجراء المزيد من التحديد للأسلحة • وقد أعربت مجموعة الـ ٢١ مارا عن رأيها بأن أفرقة العمل هي انسب آليات اجراء المفاوضات في لجنة نزع السلاح • ومع مراعاة ماتتسم به مسألتنا نزع السلاح النووي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أهمية والحاح فريد ين ومراعاة التجربة الايجابية للجنة بشأن فائدة تشكيل أفرقة عاملة مخصصة في العام الماضي ، فإننا نأمل أن يشكل عما قريب فريقان عاملان مخصصان لهذين البندين من جدول أعمال اللجنة •

وقد أعربت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين في القرار ١٤٥/٣٥ ألف والقرار ٣٥ / ١٥٢ بء عن تأييدها لإنشاء فريقين عاملين مخصصين لحظر جميع تجارب الأسلحة النووية ولوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي •

ولقد نجحنا نتيجة النج العمل للجنة نزع السلاح في أن نقرر على نحو عاجل انشاء أربعة أفرقة عاملة مخصصة تم تشكيلها في العام الماضي • ونحن نعتبر هذا القرار تعبيرا عن ارادة جميع أعضاء اللجنة في الدخول في مفاوضات موضوعية ولاسهام بصورة أكثر مباشرة في انجاز التفويض الذي عهد به اليها المجتمع الدولي • ومن نفس المنطلق ، فإننا نأمل أن يلي قريبا قرار بانشاء فريقين عاملين مخصصين لنزع السلاح النووي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية • ومن المؤكد أن الاتفاق على انشاء الفريقين العاملين المعنيين سيدعم الجوالعمل للجنة •

في بداية العقد الثاني لنزع السلاح ، ومع اقتراب الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في العام المقبل ، يتحتم علينا أن نستغل آخر دوراتنا للجنة نزع السلاح قبل الدورة الاستثنائية ، لاجراء مفاوضات بناءة وللتركيز على القضايا الموضوعية بدلا من الملاحقة الاجرائية •

هناك في كل مناقشاتنا الخاصة بنزع السلاح قصور كبير في الحس الواقعي • ويشعر المرء أن أكثر الحقائق مرارة وقسوة مثل الحرب والدمار واراقة الدماء يجرى اختزالها جميعا الى تجريدات احصائية ويكاد المرء ينسى أننا على حين نتناول هذه التجريدات عقليا ودون حس كبير بالواقعية ، فإن ديناميات الحرب والتسلح تواصل مجراها الذي يزداد سرعة • ويختلف شعورنا ازاء هذه المفاوضات لأننا نعاني وبلاط حرب عدوانية • ومن ثم فنحن على استعداد لأن نسهم بفعالية في مفاوضات نزع السلاح بحس خاص بالواقعية والالاح •

الرئيس : أود أن أتكلم لحثة كممثل لفرنسا • ان بيان السيد ممثل ايران يمرر ، من جانب الوفد الفرنسي ، ممارسة الحق في الرد وسيمارسه في نهاية الجلسة •

السيد سكينر (كندا) : سيادة الرئيس ، ان وجود موضوع حظر التجارب النووية على رأس البنود في برنامج عملنا يعكس بوضوح أنه يحظى باحدى اولوياتنا العليا • وقد اتفقنا ، لدى اتخاذ القرار بشأن برنامج عملنا ، على أن تقوم اللجنة بأعمالها آخذة في اعتبارها ، المساهمة التي ينبغي لها أن تساهم بها في نجاح الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة



المكرسة لنزع السلاح • وقد اعترف أحد القرارين اللذين تم اتخاذهما في الجمعية العامة الخامسة والستين للأمم المتحدة ، بشأن الحظر الشامل للأسلحة النووية ، بأن أبرام مثل هذه المعاهدة سيخلف مناخا دوليا ملائما لدورة الاستثنائية الثانية ، كما أن بإمكاننا أن نتوقع أن تؤكد الدورة الاستثنائية الثانية أهمية المعاهدة على الصعيد العالمي •

ومع ذلك فإن مما يهددنا إلى الصواب أن نتذكر أنه ما من دولة واحدة من بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية قد تمكنت من تأييد التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الأولى في السنة الفارطة بشأن حظر التجارب النووية تأييدا كاملا ، وهذه التوصيات هي واحدة من بين التدابير المحددة القليلة ذات الطابع المتعدد الأطراف التي قد تنطوي على وعد بتكثيف المفاوضات بالنجاح • وسيكون التوصل إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية أهم تطور في ميدان عدم انتشار الأسلحة النووية منذ إبرام معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٦٨ : ومن الأساسي إبطاء ووقف زخم استعدادات الأسلحة النووية والبدء في عكس اتجاهه • ولا يزال هناك تشديد على الطابع الملح للتبكير في إبرام معاهدة حظر شامل متعدد الأطراف وفعال للتجارب النووية نظرا للسرعة الحثيثة للتجارب الجارية للأسلحة النووية ، حيث تم إجراء حوالي ٤٠ تجربة من هذه التجارب خلال عام ١٩٨٠ • بما فيها إجراء إحدى التجارب في الجو •

وقد اقترحت بعض الدول ، ولا شك في أن ذلك يعود جزئيا ، إلى المأزق الذي يسد وأن المفاوضات الثلاثية قد تردت فيه ، أن اعلنا لوقف التجارب قد يكون هو الرد المؤقت قبل سريان الحظر الشامل للتجارب • وقد أعرب عن ذلك أحد المتحدثين السابقين هذا الصباح ، ونحن لا نعتقد ذلك • وقد قال الممثل الكندي في اللجنة الأولى ، للجمعية العامة ، في معرض إعادة التأكيد على السياسة الكندية ، أنه لا ينبغي أن يستقر رأينا على إعلان لوقف التجارب النووية ، إذ أنه أمر لا يمكن التحقق منه وبإمكانه أن يؤخر المفاوضات وبالتالي أن يؤخر إبرام أى معاهدة •

وقد رحبت كندا في ٣٠ تموز / يوليه الماضي بالتقرير الثلاثي الوارد في الوثيقة CD/130 بوصفه خطوة هامة صوب وضع معاهدة للحظر الشامل المتعدد الأطراف والفعال للتجارب النووية • ولن تصبح ، مثل هذه المعاهدة قيда دائما يفرض على استحداث الأسلحة النووية ، إلا إذا أسفر اتفاق فيما بين ثلاث من الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وهو ما نقوم الآن بالحث على التوصل إليه ، بسرعة عن وضع حد لكافة التجارب • وادراكا منا أن هناك مشكلات سياسية وتقنية عديدة لا تزال موضع خلاف في المفاوضات الثلاثية ولا بد من حلها قبل أن يقوم المفاوضون الثلاثة • بجدولة العناصر الرئيسية لمعاهدة في لجنة نزع السلاح ، فإننا نرجو من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة أن تستأنف مفاوضاتها في المستقبل القريب • ولا يجب فقط على المفاوضات الثلاثية أن تستمر بل أن من المهم أيضا أن تبدأ هذه اللجنة ، الآن ، في الاضطلاع بدور جوهري في وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية • ويمكن للعمل الذي تقوم به لجنة نزع السلاح أن يكون مفيدا ومساعدة ، على السواء ، في التعجيل بالمفاوضات المتعددة الأطراف من أجل إبرام معاهدة عندما تتم جدولة العناصر الأساسية لتلك المعاهدة ، في لجنة نزع السلاح من قبل الدول المتفاوضة الثلاث • وسيكون وفدى مسرورا للاستهام في مناقشات تؤدي إلى تحديد الدور الجوهري الذي تضطلع به اللجنة في وضع معاهدة حظر للتجارب النووية في الوقت المناسب قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح •

السيد سوبرارتو (اندونيسيا) : سيادة الرئيس ، هل لي ، وأنا آخذ الكلمة لأول مرة ، قبل انعقاد الدورة الحالية للجنة بشكل رسمي ، أن أغتنم هذه الفرصة لأنضم الى من سبقني من الخطباء ، في الاعراب عن عليم سرور الوفد الاندونييسي لرؤيتكم تتأسون هذه اللجنة في هذه المرحلة الهامة من أعمالها . فقد برهنتم ، خلال الأسبوعين المنصرمين ، عن عظيم مقدرة ومرونة وصبر في تسيير المداولات في هذه اللجنة . وهل لي أن أتوجه أيضا بتقدير وامتنان وفدى الى سلفكم السفير تريفني سفير انيوييا الذي رأس اللجنة خلال شهر آب / أغسطس من العام الفارط ، على مساهمته القيمة في أعمال اللجنة . كما يود وفدى أن ينضم الى الوفود الأخرى التي رحبت ، هذا العام بقدم الرؤساء الجدد لوفود مصر وباكستان ورومانيا وزائير الى هذه اللجنة .

ان لدورة اللجنة لعام ١٩٨١ ، أهمية خاصة ، كما ذكرت الوفود الأخرى ذلك ، لأنها الدورة الكاملة الأخيرة قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والتي يتعين على اللجنة أن ترفع اليها تقريراً بشأن التقدم الذي أحرزته أعمالها منذ انشائها . وهي هامة أيضا لأنها تصادف بداية العقد الثاني لنزع السلاح . ولن تقتصر الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في العام القادم ، لدى انعقادها ، على النظر في التقرير الذي سترفعه لها اللجنة بل أنها ستقيم أيضا ما اذا كانت اللجنة قد قامت بوظيفتها بنجاح بوصفها الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح .

وبفضل رئاستكم الحكيمة وروح التعاون السائدة في هذه اللجنة ، بدأنا أعمالنا بدايسة متينة بحل المشاكل ذات الطابع الاجرائي وباعادة تنشيط أو اعادة انشاء الأفرقة العاملة التي كانت موجودة في العام الفارط . ويود وفدى أن يهنئ رؤساء هذه الأفرقة العاملة وأن يؤكد لهم على تعاونه الكامل .

لقد كانت المسألة المطروحة الآن أمام اللجنة لكي تنظر فيها بوصفها البند الأول من جدول الأعمال تحت عنوان حظر التجارب النووية ، موضع دراسة من قبل المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى ، طوال مدة تنوف على ربع قرن . وقد تم بالفعل التوصل الى حلول جزئية للمشكلة من بينها ابرام معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء في عام ١٩٦٣ ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨ . وبالرغم من هذه المعاهدات التي تشتمل أهدافها ، فيما تشتمل عليه ، على خفض عدد تجارب الأسلحة النووية ، فقد استمرت مثل هذه التجارب دون هوادة . ومن السخيرة أن عدد التفجيرات النووية بعد ابرام معاهدة حظر التجارب النووية عام ١٩٦٣ قد زاد كثيرا على عددها قبل ابرام هذه المعاهدة ، فاذا كان عدد التفجيرات فيما بين ١٩٤٥ و ١٩٦٣ أو في ثمان عشرة سنة ، قد بلغ ٤٨٨ تفجيرا فحسب ، فانه قد بلغ ، في ست عشرة سنة منذ ابرام معاهدة حظر التجارب النووية عام ١٩٦٣ ، ٢٣٣ تفجيرا . ( CD/86 ، صفحة ٥٢ ) . ومن نافلة القول التوكيد على أن اجراء مثل هذه التفجيرات يخالف الجيوبود التي يبذلها المجتمع الدولي لمنع الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية ، ووقف سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح النووي .

وقد يذهب المرء الى أن حظر تجارب الأسلحة النووية ليس تدبيرا فعالا من تدابير نزع السلاح لأنه لا يؤدي الى خفض حجم الأسلحة النووية القائمة ، أو لا يمنع انتشار الأسلحة النووية انتشارا رأسيا وأفقيا . واندونيسيا ، وهي طرف في كل من معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ،

لعام ١٩٦٣ ومعاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ ، تعتقد أن وقف كافة تجارب الأسلحة النووية يمثل خطوة هامة صوب منح الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية ، ووقف سباق التسلح النووي ، وتحقيق نزع السلاح النووي ، ومن المخيب للآمال ألا تتحقق نتائج ملموسة للمفاوضات فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية الاطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، بعد ثمان عشرة سنة من ابرام هذه المعاهدة في عام ١٩٦٣ التي أعربت الدول الأطراف فيها ، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، عن تصميمها على تحقيق وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية الى الأبد . وقد قال الأمين العام كورت فالدهايم في عام ١٩٧٢ أمام مؤتمر لجنة نزع السلاح أنه قد تم استكشاف كافة الجوانب التقنية والعلمية لمشكلة حظر التجارب النووية استكشافا كاملا وأن الأمر يحتاج فقط الى قرار سياسي كيما يتم التوصل الى اتفاق ، فأين نحن اليوم في عام ١٩٨١ بعد تسع سنوات من ذلك البيان ، وبعد ثلاث عشرة سنة من ابرام معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٦٨ ، وبعد ثمان عشرة سنة من توقيع معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية في عام ١٩٦٣ ؟

لقد تم ، خلال دورة اللجنة للسنة المنصرمة ادراج حظر التجارب النووية في جدول الأعمال بوصفه البند الأول ، الا أن الاقتراح الداعي الى انشاء فريق عامل مخصص ، يتوقف عليه ، بشكل كبير ، احراز تقدم في المفاوضات الموضوعية بشأن المسألة ، لم يتحقق للأسف ، ويحتوي التقرير الذي قدمته الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية المشتركة في المفاوضات الثلاثية بشأن حظر التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية في عام ١٩٨٠ ، معلومات جد مفيدة عن مركز المفاوضات . وبالرغم من أن اللجنة قد ذكرت في تقريرها الذي قدمته الى الجمعية العامة ، بأنها ستواصل تناولها للمسألة بوصفها أمرا يحظى بالأولوية العليا ، خلال دورتها لعام ١٩٨١ ( CD/139 ) ، الفقرة ( ٣٦ ) ، وبالرغم من أن الجمعية العامة قد رجحت من لجنة نزع السلاح في قرارها ١٤٥/٣٥ ، بآء أن تتخذ الخطوات اللازمة ، بما في ذلك انشاء فريق عامل للبدء ، في مطلع دورتها لعام ١٩٨١ ، في مفاوضات موضوعية بشأن عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، بوصف ذلك مسألة تحظى بالأولوية العليا ، وبالرغم من تقديم اقتراحات في أعقاب ذلك القرار ، وبناء على ذلك في هذه اللجنة ، لانشاء مثل هذا الفريق العامل ، فان ما يدعوا الى الأسف أن اللجنة لم توافق ، خلال المراحل المبكرة لأعمالنا هذا العام ، على انشاء الفريق العامل المقترح ، فورا . ونظرا لأهمية انشاء مثل هذا الفريق العامل حتي نتمكن بحق من الشروع في مفاوضات جدية وموضوعية بشأن هذه المسألة ، فان وفدي يأمل أن يتم في النهاية انشاء الفريقين العاملين المتصلين بالبندين ١ و ٢ من جدول الأعمال خلال الدورة الحالية وذلك عملا بالفقرة الرابعة من المقرر الذي اتخذته اللجنة في ١٢ شباط / فبراير ١٩٨١ ( الوثيقة CD/151 ) وفي أعقاب مشاورات يتم اجراؤها في اللجنة .

لقد سبق أن قلت ان الأمين العام للأمم المتحدة قد ذكر ، في تاريخ يرقى الى عام ١٩٧٢ ، أنه قد تم استكشاف كافة الجوانب التقنية والعلمية لمشكلة حظر التجارب النووية استكشافا كاملا وأن الأمر يحتاج فقط الى قرار سياسي كيما يتم التوصل الى اتفاق بشأن الموضوع . وقد تم ، خلال دورتنا للعام الفارط ، تقديم ما لا يقل عن ثمان وثائق تتصل بالموضوع . وكما عادت مجموعة ال ٢١ فأكدت في ختام دورة اللجنة لعام ١٩٨٠ ، فان وفدي يقف من ذلك الموقف ذاته ، اذ يرى أن اللجنة توفر أفضل اطار للمفاوضات بشأن المسألة التي كانت محل نظر الأمم المتحدة والمحاغل الدولية الأخرى لمدة تزيد على ٢٥ عاما وقرارات يربو عدد د على الأربعين اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة . واذا اخذنا بعين الاعتبار أن الدورة الحالية هي الدورة الكاملة الأخيرة للجنة قبل

دعوة الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح الى الانعقاد ، وأن الجمعية العامة قد أعادت باللجنة أن تبذل كل جهد كي تعجل بالمفاوضات بخية التوصل الى اتفاق وتقديم نصوص متفق عليها حيثما أمكن ذلك الى الدورة الاستثنائية المذكورة بشأن مسائل ذات أولوية تشتمل فيما تشتمل عليه على حظر التجارب النووية (القرار ٤٦/٣٥ ، المرفق ، الفقرة ١٢ (أ) ) ، فان وفدى يرى من واجبا ألا نألو جهدا في اتخاذ كافة التدابير الممكنة التي من شأنها أن تؤدى الى البدء في المفاوضات الموضوعية .

الرئيس : أشكر ممثل اندونيسيا الموقر على بيانه وكذلك للكلمات اللطيفة التي تفضل بتوجيهها الي .

السيد هيردر : (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) ، السيد الرئيس ، اليوم أخصص بياني لمشكلة محددة ترد في برنامج العمل لهذا الاسبوع ، ألا وهي الحظر الكامل والعام لجميع تجارب الأسلحة النووية .

ويرحب وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية بالبدء في بحث مسألة الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية خلال الاسبوع الأول من المفاوضات الجارية في لجنة نزع السلاح بشأن البنود الرئيسية من جدول الأعمال . وقد أصبحت أهمية التوصل الى اتفاق بشأن حظر كافة تجارب الأسلحة النووية أوضح مما كانت عليه في أى وقت مضى . فمن شأنها أن تكبح جماح سباق التسلح النووى ، وان تفتح السبيل أمام عدم انتشار الأسلحة النووية . ومن شأن ذلك أن يمثل ، على وجه الدقة ، تدبيرا هاما في ميدان نزع السلاح النووى .

لذلك ليس من الخرب أن تعتمد تلك القوى خصوصا التي تجاهد من أجل استمرار سباق التسلح والتفوق العسكرى ، الى مهاجمة هذا التدبير في الوقت الحالي .

ويود وفدى الاعراب عن قلقه ازاء واقع أن ظروف وقف كافة تجارب الأسلحة النووية قد أصبحت أكثر تعقيدا نتيجة لسياسة التجابه التي تتبعها القوى الامبريالية والميالة الى الهيمنة . واذ يسعى مروجو هذه السياسة الى الحصول على أساس مادي لاستراتيجية " القوة المعاكسة " أو لاستراتيجية " الحرب النووية المحدودة " ، فانهم يزيدون من حدة سباق التسلح ، لا سيما في الميدان النووى . ويتضمن هذا السباق برامج منها أم اكس (MX) ، وترايدنت ٢ (Trident II) ، والصواريخ الانسيابية ، وبيرشينغ ٢ (Pershing II) وغيرها .

وفي نفس الوقت ، تسعى القوى الممتمة بهذه البرامج ، على عكس كل منطق سليم ، الى تبرير استمرار تجارب الأسلحة النووية بحجة أن هذه التجارب ضرورية للإبقاء على الثقة بامكانية الاعتماد على الأسلحة المخزونة . ومن ناحية أخرى ، أشار الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في تقريره المتعلق بحظر شامل للتجارب النووية (CD/86) ، حق الاشارة الى أنه يمكن اختبار حالة الأسلحة النووية المخزونة دون اللجوء الى تجارب نووية . ولا بد كذلك من اقرار الرأى الوارد في التقرير والذي مفاده بأنه كلما قلت الثقة بالأسلحة النووية كلما قل الاغراء بالاعتماد عليها . ومن الواضح كل الواضح بأن القوى الممتمة بالأسلحة النووية " الموثوقة " لا تحتاج الى اجراء تجارب الا لكي تكون قادرة على شن حرب نووية على نحو فعال .

ولابد ، في سياق الجهود المبذولة لوقف كافة تجارب الأسلحة النووية ، من ايلاء أهمية كبيرة للمفاوضات الثلاثية ، ونأمل أن تستأنف هذه المفاوضات قريبا وأن يتم الوصول بها الى نتيجة

سريعة وناحية • وبدل التقرير الثلاثي الذي قدم في العام الماضي على احراز تقدم كبير في هذه المفاوضات • ولكن ما زال هناك عدد من القضايا المعقدة بلا شك والتي تتطلب حلاً • ونحن نشارك في وجهة النظر القائلة بأن هذه المسائل التقنية في الدرجة الأولى لا ينبغي أن تستخدم كمبرر لمزيد من التأخير في التوصل الى اتفاق بشأن حظر كامل وشامل لتجارب الأسلحة النووية ، وهو اتفاق ضروري على نحو ملح • ولا بد من توفر ارادة سياسية بالنسبة لكافة الجوانب • ونحن نقول مع الارتياح بأن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قد ابدى هذه الارادة باتخاذ عدد كبير من الخطوات المتعلقة بعملية التحقق والتفجيرات النووية السلمية والمشاركة • واذا توفرت هذه الارادة السياسية لدى كافة الأطراف المعنية ، فانه سوف يكون بالامكان عقد اتفاق بشأن حظر كافة تجارب الأسلحة النووية ، في المستقبل القريب جداً •

ويشاعر وفدى في وجهة النظر التي تكرر الاعراب عنها والتي مفادها أنه يتعين على لجنة نزع السلاح أن تقوم بدور أكثر نشاطاً في تنفيذ المأم التي يفرضها حظر كامل وعام لتجارب الأسلحة النووية • ويمكن أن يتم ذلك على وجه التخصيص من خلال انشاء فريق عامل مخصص معني بذلك • ومن دواعي غبطتنا أن نشير الى أنه بحلول نهاية دورة هذا العام لن تكون مجموعة البلدان الاشتراكية ومجموعة ال ٢١ هما الوحيدتان في الاعراب عن اهتمامهما بمثل هذه الخطوة ، بل كذلك عدد من البلدان الأعضاء في لجنة نزع السلاح • ونشير الى البيانات التي أدلت بها مؤخراً كندا واليابان وأستراليا وبلجيكا وإيطاليا • وقد أعرب وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية عن أمله بأن تنضم البلدان الأخرى بدورها الى هذا الاتجاه المبشر • وقد قدمت خلال مناقشاتنا مقترحات قيمة عديدة بخصوص ولاية الفريق العامل الذي سوف ينشأ • ومن الواضح أن هناك اتفاقاً عاماً بشأن الغاية من انشاء هذا الفريق ، وهي عقد اتفاق طويل الأمد بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية ، تشارك فيه كل الدول النووية • وأود أن اشدد على نوايانا الخاصة على النقاط التالية التي وردت خلال مناقشاتنا بخصوص الفريق العامل المخصص المعني بالحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية ، الذي سيتم انشاؤه :

— يجب انشاء الفريق العامل المخصص فوراً على أساس ولاية ذات طابع واقعي ؛

— يجب أن تكون كافة الدول النووية أعضاء في هذا الفريق ، ومن شأن ذلك أن يوفر فرصاً مواتية لاتخاذ كل هذه الدول موقفاً أكثر تحديداً بخصوص وقف كافة تجارب الأسلحة النووية ؛

— يجب ألا يعيق هذا الفريق المفاوضات الثلاثية ، بل أن يكملها على نحو فعال •

وقد أعرب بعض الوفود عن وجهة نظر مفادها أنه ينبغي للجنة تركيز جهودها على التدابير المؤسسية والادارية الضرورية لشبكة عالمية للرصد الاهتزازي ولنظام تحقق فعال • ولا شك في أن هذه المسائل ذات أهمية كبيرة ، ولكن لا يمكن مناقشتها على نحو منفصل عن المسألة الأساسية وهي نطاق المعاهدة • وفيما يتعلق بهذا النطاق ، ترى الجمهورية الديمقراطية الألمانية أنه يجب حظر جميع تجارب الأسلحة النووية التي تقوم بها جميع الدول النووية • وبينما الاستماع الى وجهات نظر جميع البلدان النووية بخصوص هذه الفكرة •

ونحن نولي أهمية كبيرة لتدابير فعالة للتحقق من الالتزام بمعاهدة حظر شامل للتجارب تعقد في المستقبل ، شأننا في ذلك شأن وفود أخرى • ولكن مهما كانت الظروف لا ينبغي أن

تؤخذ مسألة التحقق كحجة لتأخير عقد هذه المعاهدة • ونحن نرفض أى محاولة للبحث بدون نهاية عن 'غيوب' جديدة في عملية التحقق • بهدف سد الطريق أمام حظر شامل للتجارب • وبالطبع لا يمكن أن تكون عملية التحقق مضمونة تماما • إلا أن الوسائل التقنية الوطنية المتوفرة حاليا ، بالإضافة الى النظام الذى سوف ينشأ للتبادل الدولى للبيانات الاهتزازية ، وبعض اجراءات التعاون الدولى بما فيها التحقق في الموقع على أساس طوعي ، من شأنها أن تضمن قدرا كافيا من الالتزام بالمعاهدة ذات العلاقة • ويشاطر وفدى تماما ممثلة السويد المرموقة ، السيدة نورسون ، في رأيها الذى أعربت عنه في هذه اللجنة بتاريخ ٣ شباط / فبراير والذي مفاده أن احتمال كشف التجارب النووية السرية قوى جدا وأن وسائل التحقق القائمة ملائمة • ويجب أن نطرح هذا السؤال على معارضي حظر شامل لتجارب الأسلحة النووية : أليس حظر انتهاك المعاهدة أقل من الحظر الناجم عن عدم وجود مثل هذه المعاهدة ؟

وأود في نهاية بياني أن أبدي بعض الملاحظات السريعة بشأن فريق الخبراء العلميين المخصص لبحث التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية • وبدل التقرير المرحلي (CD/150) الذى قدمه هذا الفريق في الاسبوع الماضى على أنه قد عمل بدأب • وقد توصل الى نتائج قيمة فيما يتعلق بعدد من المشاكل المفصلة ، سوف تكون فآل خير في نهاية الأمر بالنسبة لتأسيس شبكة رصد دولية في اطار معاهدة بشأن حظر كامل وعام لتجارب الأسلحة النووية • ونحن نؤيد على نحو خاص الطلب الذى ورد في التقرير من أجل أن تدرج في الشبكة العالمية محطات اهتزازية اضافية تقام في نصف الكرة الجنوبي • فمن شأن ذلك أن يزيد على نحو كبير جدا فعالية مثل هذا النظام • ومن البديهي أنه لا يمكن انشاء شبكة عالمية للتدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية الا بعد عقد معاهدة حظر شامل للتجارب • ونحن نرى أن هذا الفريق يشكل الاطار المناسب لبحث أكثر شمولاً يتناول الجوانب الادارية والمؤسسية لنظام تبادل عالمي للبيانات • وان احراز تقدم صوب حل المسائل الجوهرية لمعاهدة حظر كامل وعام لتجارب الأسلحة النووية ، من شأنه أن يسمح بتحديد ولاية هذا الفريق في هذا السياق ، وتعزيز دوره •

اننا نأمل أن تنتهز اللجنة بمسؤولياتها وأن تبذل الجهود اللازمة من أجل أن تحقق — في هذه الدورة — نتائج ملموسة على سبيل التوصل الى حظر فعال لجميع تجارب الأسلحة النووية •

الرئيس : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية على بيانه وأود الآن أن أقدم اعتذارى لممثل بلغاريا الموقر ، سعادة السفير فوتوف ، الذى لم أعطه الكلمة حسب ترتيبه فسي سجل المتكلمين وأطلب منه المعذرة •

السيد فوتوف (بلغاريا) : سيادة الرئيس، أعتقد أنه لا داعي للاعتذار، نظرا لأننا اليوم نناقش المسألة ذات الأولوية العليا في عمل اللجنة ، وأنا أنصت باهتمام كبير الى جميع البيانات التي تلقى • غير أنني لا أعترم في هذه المرحلة مناقشة هذا الموضوع • وقد تناولت في بياني بتاريخ ١٢ شباط / فبراير مشكلة حظر التجارب النووية ، وأحتفظ بحق وفد بلردى في العودة الى مناقشة هذه المسألة • وأود اليوم أن أقدم الوثيقة التي جرى تعميمها هذا الصباح في اللجنة ، وهي الوثيقة CD/153 •

بالاشارة الى البيان الذى أدليت به بتاريخ ١٢ شباط / فبراير ، أود جذب انتباه اللجنة الى هذه الوثيقة CD/153 التي قدمها الوفد البلغارى فيما يتعلق بالبند ٣ من جدول أعمالنا وعو

"ترتيبات دولية فعالة لا عطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها • وليس في نيتي أن أكرر الآن ماذكرته في بياني السابق عن مضمون هذه الوثيقة ، ولا ماذكرته عن كيفية تصورنا لأعمال الفريق العامل المخصص لضمانات الأمن السلبية لهذا العام • وأود فقط في الوقت الحالي أن أعرب عن اعتقادنا بأن الفريق العامل سوف يباشر قريباً في إجراء مفاوضات فعلية بغية أن يتم في العام الأخير الذي يسبق انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح إحراز تقدم ذي شأن صوب مزيد من تعزيز ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وتحقيقاً لهذه الغاية ، سوف يسعد الوفد البلغاري أن يتعاون مع وفود أخرى مهتمة بالبحث عن نهج مشترك للاتفاق على حل ذي مغزى •

السيد غارثياروبليس (المكسيك) : ربما سيكون هذا البيان من أقصر البيانات التي أدليت بها في لجنة نزع السلاح وذلك لأسباب متعددة من أهمها أنني لا أرغب في إضاعة وقتي أوحى وقت اللجنة • والواقع أن مسألة وقف كل تفجيرات تجارب الأسلحة النووية وفقاً للجدول الزمني الذي وافقنا عليه ، وهي المسألة التي من المقرر أن نبحثها في اجتماع اليوم ، قد تم بحثها باستفاضة من كل جوانبها لمدة تزيد على ربع قرن • ونظراً لأن وفدي قد أتيحت له الفرصة لكي يدلي بدلوه عد بحث هذه المسألة في منابر دولية كثيرة ، بما في ذلك اللجنة الأولى للجمعية العامة ، واللجنة الثمان عشرة لنزع السلاح ، ومؤتمر لجنة نزع السلاح ولجنتنا هذه ، فاني أود أن أقتصر في حديثي اليوم ببساطة على سرد البيانات التي ألقيناها في اللجنة في هذا الصدد خلال عامي وجودهما • وهذه البيانات يمكن الرجوع إليها بسهولة في المحاضر الحرفية للاجتماعات التي سأذكر الآن أرقامها فضلاً عن تواريخ انعقادها :

١٩٧٩

- ١ — الجلسة الثانية المنعقدة في ٢٤ كانون الثاني / يناير ،
- ٢ — الجلسة الرابعة والثلاثون المنعقدة في ٢١ حزيران / يونيو ،

١٩٨٠

- ٣ — الجلسة الحادية والستون المنعقدة في ١٩ شباط / فبراير ،
- ٤ — الجلسة التاسعة والستون المنعقدة في ١٧ آذار / مارس ،
- ٥ — الجلسة الثمانون المنعقدة في ٢٢ نيسان / أبريل ،
- ٦ — الجلسة الحادية والثمانون المنعقدة في ٢٤ نيسان / أبريل ،
- ٧ — الجلسة السابعة والثمانون المنعقدة في ٢٦ حزيران / يونيو ،
- ٨ — الجلسة الرابعة والتسعون المنعقدة في ٢٤ تموز / يوليو ،
- ٩ — الجلسة السابعة والتسعون المنعقدة في ٥ آب / أغسطس ،

١٩٨١

- ١٠ — الجلسة الأولى بعد المائة المنعقدة في ٣ شباط / فبراير ، وستجدون في هذه البيانات العشرة الأسباب الكامنة التي لا شك أنها دفعت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في قرارها رقم 35/145 الصادر في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، إلى حث جميع الدول الأعضاء بلجنة نزع السلاح على "تأييد إنشاء اللجنة ، عد بدء دورتها المنعقدة في ١٩٨١ ، لفريق عامل مخصص ببدأ التفاوض المتعدد الأطراف بشأن معاهدة لحظر كل تجارب الأسلحة النووية " •

وبجرؤ وفد ي اذ يأمل أن تهتم أخيرا جميع الدول الممثلة في هذه اللجنة بهذا النداء الآن ، على نحو النداء الذي شنته مجموعة الـ ٢١ وأيدته مجموعة الدول الاشتراكية ومختلف أعضاء مجموعة الدول الغربية وغيرها .

السيد تايلاردات ( فنزويلا ) : السيد الرئيس ، يتألف بياني هذا الصباح من جزأين مختلفين : الأول بيان سألقيه باسم أعضاء مجموعة الـ ٢١ ، ثم بيان سألقيه كممثل لفنزويلا .

باعتباري منسقا لمجموعة الـ ٢١ ، أود أن أكرر اليوم في تأكيد قاطع الاقتناع القوي لكل أعضاء تلك المجموعة بضرورة أن تشرح اللجنة دون تأخير في انشاء الفريقين العاملين المخصصين ليتناولوا البندين الأول والثاني من جدول أعمال اللجنة وعنوانهما على التوالي : " حظر التجارب النووية " و " وقف سباق الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي " . هذا هو البيان الذي أرغب في الادلاء به باسم أعضاء مجموعة الـ ٢١ .

وأبدأ الآن في ادلاء بيان باسم فنزويلا . فالיום ، حين تبدأ اللجنة في بحث البند المتعلق بحظر التجارب النووية وتزعم دراسة مقترحات اضافية تتعلق بالأفرقة العاملة ، يتعين علي أن أعرب عن قلق وفد ي وبغاذ صبره ازاء حقيقة أنه لم يمكن بعد اتخاذ قرارات بشأن تشكيل الأفرقة العاملة وفقا للبندين الأول والثاني من جدول الأعمال .

ولقد كان وفد ي يأمل ، وفقا للقرار الذي اعتمدته الجلسة العامة رقم ١٠٥ المنعقدة في ١٢ شباط / فبراير ، أن تشرح اللجنة في أسرع وقت ممكن في البحث العاجل ، على حد قول القرار لمقترحات تشكيل تلك الأفرقة العاملة ، وأن يتيح هذا البحث لجميع الدول الأعضاء في اللجنة الفرصة لظهور الارادة السياسية الضرورية للشروع في تشكيل هذه الأفرقة الضرورية للغاية من أجل البحث الموضوعي لهذين البندين اللذين يتسمان بأكبر قدر من اللاحاح والأولوية في جدول أعمالنا .

لقد استمع وفد ي بأسف عميق الى البيان القاطع الذي ألقاه صباح اليوم ممثل احدي الدول الحائزة للأسلحة النووية التي شاركت في المفاوضات الثارثية بشأن حظر تجارب الأسلحة النووية ، حيث قال فيه ان بلاده لا تحبذ انشاء فريق عامل مخصص لموضوع حظر التجارب النووية . ولا أستطيع الا التسليم بأن هذا البيان يمثل خيبة أمل عميقة لوفد ي .

فلقد دعا وفد ي باستمرار ، مع وفود البلدان الأخرى الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ ، الى تشكيل أفرقة عاملة بصدد البندين الأول والثاني من جدول أعمال اللجنة . ويشعر وفد ي بأنه قد يكون من المفيد في هذا الوقت أن يسترجع بايجاز مختلف البيانات التي أصدرتها مجموعة الـ ٢١ حول هذا الموضوع ، وهي بيانات قدم وفد ي ، كعضو في تلك المجموعة ، تأييده الكامل لها .

أولا ، في الوثيقة CD/64 الصادرة في ٢٧ شباط / فبراير ١٩٨٠ ، أعربت مجموعة الـ ٢١ عن اقتناعها بأن الأفرقة العاملة تمثل أفضل آلية متاحة لاجراء مفاوضات ملموسة في اطار لجنة نزع السلاح . ورغم أن اللجنة أنشأت أربعة أفرقة عاملة مخصصة لأربعة بنود من جدول الأعمال ، ورغم اللاحاحات المتكررة لا من جانب مجموعة الـ ٢١ فقط بل ومن قطاعات أخرى أيضا باللجنة ، فانكم تعرفون أنه لم يمكن حتي الآن تحقيق اجماع لانشاء آلية مماثلة بصدد البندين الآخرين اللذين لهما الأولوية في جدول أعمال اللجنة . وأود أيضا أن أذكر بالبيان الوارد في الوثيقة CD/72 الصادرة في ٤ آذار / مارس ١٩٨٠ والذي حثت فيه مجموعة الـ ٢١ على انشاء فريق عامل للتفاوض



ونحن نوجه هذا النداء لأننا على ثقة بأن انشاء هذه الأفرقة العاملة سيلبي ، على الأقل جزئيا ، التوقعات التي ساعدت لجنة نزع السلاح والجمعية العامة على تعزيزها لدى الرأي العام

العالمي من خلال عقد دورات خاصة مكرسة لنزع السلاح وتسمية العقود بهذا الاسم في سبيل نفس الغاية • ونحن نؤمن بأن الفشل في تحقيق ذلك سوف يزيد من التشكك الذي ينظر به العالم بوجه عام الى عمل لجنة نزع السلاح والجمعية العامة في هذا الأمر •

الرئيس : أود للحظة أن آخذ الكلمة باعتباري ممثلاً لفرنسا • ان الوفد الفرنسي يرغب في الاعراب عن أسفه ازاء ملاحظات معينة أدلى بها ممثل ايران الموقر خلال هذا الاجتماع ، ومن الواضح أنه لا يمكنه قبولها • لقد أثار ممثل ايران الموقر تساؤلات عن موقف الحكومة الفرنسية في أمور تقع في اطار سيادتها وحدها • ويحتفظ الوفد الفرنسي بحقه في العودة الى هذه النقطة اذا رأت سلطاته الوطنية ضرورة ذلك •

وأود الآن أن أنتقل الى الأمر الذي بحثناه في اجتماع غير رسمي منذ برهة قصيرة ، ألا وهو الطلب الذي تقدمت به حكومة سويسرا بشأن اشتراكها في مناقشات اللجنة • أن ورقة العمل رقم ٢٩ التي وزعت عليكم تحتوي على مشروع قرار يتعلق بهذا الطلب • وأوجه اهتمامكم الى حقيقة أنه سيتم فيما بعد بحث اشتراك الدول غير الأعضاء باللجنة في الأفرقة العاملة • ان مشروع القرار الوارد في ورقة العمل رقم ٢٩ يجب ، وفقاً لعرفنا ، أن يتلوه الرئيس قبل اقراره • وتقول ورقة العمل مايلي :

" استجابة لطلب سويسرا (CD/154) ، ووفقاً للمواد ٢٣ الى ٣٥ من نظام اللجنة الداخلي ، تقرر اللجنة دعوة ممثل سويسرا الى المشاركة خلال ١٩٨١ في المناقشات بشأن البنود المتعلقة بالترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية أو التهديد باستعمالها ، في الجلسات العامة وغير الرسمية للجنة " •

" وسيتم فيما بعد ابلاغ القرار بشأن المشاركة في اجتماعات الفريقين العاملين المخصصين للذين يعالجان هذه البنود " •

وفي حالة عدم وجود اعتراضات أو ملاحظات سوف أعتبر أن هناك اتفاقاً في الآراء فسي اللجنة بشأن هذا القرار •

وقد تقرر ذلك :

الرئيس : لقد خططنا لعقد اجتماع غير رسمي اليوم لبحث المقترحات المقدمة لانشاء أفرقة عاملة مخصصة أخرى للبندين الأول والثاني من جدول أعمال اللجنة ، وكذلك لبحث الحاجة المحتملة الى انشاء هيئات فرعية أخرى • وقد أصبح الوقت متأخراً الآن للمشروع في مناقشة هذا الأمر • لذلك تقترح الرئاسة - وسوف تجدون هذا الاقتراح في الوثيقة غير الرسمية الموزعة عليكم اليوم - أن تعقد اللجنة اجتماع غير رسمي لبحث هذا الأمر يوم الاثنين القادم في الساعة ٣/٣٠ بعد الظهر • ان الجدول الزمني الموزع ، والذي أشير اليه هو بالطبع لمجرد الاسترشاد ويمكننا أن نعدله وفقاً للتقدم الذي نحركه في عملنا • وأود أن أعرف ان كانت اللجنة توافق على اقتراحي بعقد اجتماع غير رسمي لتبادل الآراء بشأن مقترحات معينة نعرفها ، وبحث تلك المقترحات • • الأمر الذي لم نشرح فيه بعد •

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : وهكذا تعقد الجلسة العامة التالية للجنة يوم الثلاثاء ٢٤ شباط / فبراير  
في الساعة ١٠/٣٠ صباحا .

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٤٠ بعد الظهر